مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية
ISSN : 1112-993X E-issn :2710-8147
المجلد: 18 العدد: (02)- جويلية 2026 / ص38- ص46.

التسامح الديني في المجتمع الزياني من خلال كتب النوازل والحسبة (الجالية المسيحية أنموذجا)

Religious Tolerance in Zayyanid Society as Reflected in Nawazil and Hisba Literature: The Christian Community as a Case Study"

أ.د. هواري رضوان[1] ،جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
redouane.houari@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/13	تاريخ القبول: 2026/07/28	تاريخ النشر: 2026/07/31

الملخص:

لقد كشفت المصادر التاريخية والفقهية المتمثلة في كتب النوازل والحسبة عن حضور اقتصادي واجتماعي فاعل للجالية المسيحية في المغرب الأوسط رغم محدودية دورها في المشهد السياسي والأمني، وذلك نتيجة الحذر الذي شاب علاقة الزيانيين بهم. وقد تميز استقرار هذه الجالية بالتمركز في أحياء خاصة بهم كربض النصارى، مع ممارسة طقوسهم وشعائرهم بترخيص من السلطة الحاكمة، وانخراطهم في النشاط الاقتصادي عبر الفنادق والأسواق، بل وحتى العمل في الفلاحة والحرف والصناعات الدفاعية. وعلى الرغم من أن كتب النوازل والحسبة قد تناولت أخبارهم بشيء من التشتت، إلا أنها قدمت إضاءات مهمة حول سياسة التسامح التي نهجتها الدولة، حيث وفرت لهم الأمن والحماية القانونية، وصولا إلى استغلال واستثمار خبرات بعضهم في مهام دبلوماسية حساسة كسفراء بين البلاط الزياني والممالك المسيحية، وهو ما يجسد توازنا دقيقا بين المقتضيات الشرعية والمصالح السياسية والاقتصادية للدولة في تلك الفترة.

كلمات مفتاحية: التسامح الديني ، الجالية المسيحية ، فقه النوازل ،كتب الحسبة ،التعايش الاجتماعي . تلمسان .

Abstract:

Historical and jurisprudential sources, particularly the Nawazil (legal responsa) and Hisba (market regulation) manuals, reveal that the Christian community in the central Maghreb maintained a significant socio-economic presence, despite their limited involvement in the political and security spheres—a restraint stemming from the cautious stance adopted by the Zayyanid authorities. The settlement of this community was characterized by concentration in designated quarters, such as the Rabd al-Nasara (Christian Quarter), where they practiced their religious rites with official authorization. They were deeply integrated into the local economy through active participation in markets and caravanserais (funduqs), as well as engagement in agriculture, skilled crafts, and military manufacturing. Although the Nawazil and Hisba

[1]المؤلف المرسل: أ.د. هواري رضوان، redouane.houari@univ-sba.dz

literature often provides fragmented accounts of this community, it offers critical insights into the state's policy of religious tolerance. By providing legal protection and security, the Zayyanid state fostered an environment that allowed for the strategic utilization of certain individuals as diplomatic envoys between the Zayyanid court and Christian kingdoms. This reflects a sophisticated balance between Islamic legal requirements and the pragmatic political and economic interests of the state during that era.

Keywords: Religious Tolerance , Christian Community , Jurisprudential Responsa , Social Coexistence , Tlemcen.

مقدمة :

لقد تشعبت التركيبة العرقية في بلاد المغرب الزياني ،ومع ذلك فقد تمازجت وانصهرت في بوتقة المجتمع الواحد ،فتعايشت وأثرت في بعضها البعض وخاصة في البيئة الاجتماعية بالرغم من الاختلاف الديني الذي كانت عليه ،وبما أن معظم الدراسات ركزت على الجالية اليهودية في المجتمع الزياني حاولنا في هذا المقال أن نعرج على واقع الجالية المسيحية وخصوصياتها في المجتمع الزياني خاصة وأنها لم تكن ذات وزن كبير مقارنة بالجالية اليهودية ،خصوصا في الجانب الاقتصادي وقد تمكنت هذه الفئة رغم الصراع الذي كان قائما آنذاك بين المسيحيين والمسلمين وضياع العديد من أراضي المسلمين في بلاد الأندلس وجزر البحر المتوسط على أيديهم ،إلا أنها كانت تعيش بين المسلمين في بلاد المغرب الأوسط ،تتمتع بحريتها وحقوقها كجزء من المجتمع الزياني لا يختلف عن باقي الأجناس البشرية.

تتمثل إشكالية هذا البحث في تساؤل جوهري يكمن في طبيعة التفاعل والتمازج القانوني والديني والاجتماعي بين السلطة الزيانية والمجتمع من جهة ،والجالية المسيحية من جهة أخرى .وإلى أي مدى ساهمت المصادر الفقهية في تنظيم العلاقة بين الطرفين مما يضمن الحقوق والواجبات دون التأثير والمساس بالهوية الدينية للمسلمين في هذه الدولة .وقد حاولنا من خلال هذه البحث تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها محاولة تسليط الضوء على الجوانب المشرقة في تاريخ الدولة الزيانية ، وخاصة فيما تعلق بالتسامح الديني الذي طبع المجتمع في هذه الدولة . كما حاولنا استنطاق المصادر الفقهية والمتمثلة في كتب النوازل والحسبة باعتبارها وثائق تاريخية لا تكتفي بالسرد بل تكشف عن الآليات التشريعية التي حكمت وجود أهل الذمة بشكل عام والمسيحيين بشكل خاص في بلاد المسلمين وخاصة عند الدولة الزيانية .

من أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث سمح لنا ها المنهج استقراء النصوص الواردة في كتب النوازل والحسبة وتفكيك مضامينها ، وتحليلها لاستنباط الأحكام والممارسات التي جسدت التسامح الديني ،وقد استعنا بالمنهج التاريخي من اجل ربط النصوص الفقهية وبسياقه الزماني والمكاني في الدولة الزيانية ،وهذا مايتيح فهما عميقا لآليات التعايش التي ميزت تلمسان حاضرة الزيانيين باعتبارها منارة علمية وحضارية في ذلك العصر.

1-لمحة عن مصادر الدراسة :

لقد كان عمدة دراستنا كتاب **تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم العقباني (ت 871 هـ/1467 م) والمعروف عن صاحب الكتاب أنه من بيت العقباني بيت العلم والقضاء والمنحدرة من أصل أندلسي كما ذكرتها كتب التراجم[1] وأردفت كتب التراجم نسب العقباني إلى النسب التجيبي من كندة التي ترجع إلى يعرب بن قحطان[2] وقد استقرت أسرة العقباني بتلمسان خلال القرن 7 هـ /13 م ، وأنجبت العديد من العلماء الذين أثروا التاريخ الزياني بعلومهم ، أما عالمنا وهو محمد بن قاسم بن سعيد العقباني الذي كن يكنى بأبي عبد الله[3] والذي أشار إليه الونشريسي بأنه من مواليد عام 804 هـ/1401 م بتلمسان[4]،قد عرف بعلمه الغزير كبقية أفراد عائلته التي تتلمذ على يديهم الكثير من العلماء، فقد برع في الفقه وكان له دراية بالتصوف والنوازل .

لقد جمع له الونشريسي في معياره فتاوى كثيرة خاصة بالأحوال الشخصية والنزاعات الزوجية[5]، وكغيره من بيت العقباني فقد ولي القضاء هو الآخر ولكنه عزل وولي مكانه عمه إبراهيم[6]، وبحكم تولي أفراد عائلته لمناصب هامة في البلاط الزياني ، فقد اختير موفدا من قبل السلطان الزياني محمد المتوكل على الله ضمن الوفد الذي استقبله السلطان الحفصي أبا عثمان محمد بن أبي فارس في إطار توطيد العلاقة بين الزيانيين و الحفصيين وذلك في جمادى الثانية 868 هـ /1364م .وبذلك فقد شغل هذا المنصب الديبلوماسي في كثير من الأحيان فكان بمثابة سفير الزيانيين عند الحفصيين ، وقد توفي القاضي أبو عبد اله محمد العقباني سنة بعد عزله من منصبه و كان ذلك يوم 23 ذي الحجة عام 871 هـ /1467 م ودفن بالجامع الأعظم بتلمسان قرب ضريح العلامة ابن مرزوق الحفيد[7].

لقد اشتهر عالمنا بكتابه " تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، ومن الممكن أن يكون عمله هذا كان بإيعاز من السلطان الزياني محمد الثالث المتوكل على الله (866 هـ/ 1468 م) وهذا من باب واجب تغيير المنكر وسبله المشروعة ،حيث جاء هذا الكتاب في ثمانية أبواب.أما الباب الذي يهمنا فهو الباب الثامن والذي خصة لمعاملة أهل الذمة ،تطرق العقباني في كتابه من خلال أبواب الحسبة والنوازل إلى وضع أهل الذمة والجاليات غير المسلمة (بما فيها الجالية المسيحية والتجار الأوروبيون أو النصارى المعاهدون والمستأمنون) الذين عاشوا في حاضرة تلمسان ومدن الدولة الزيانية، ويمكن تلخيص إشاراته ودورهم فيما يلي :

* النشاط التجاري المتبادل :أشار العقباني ضمنيا وصريحا إلى حضور العناصر المسيحية (مثل تجار الأندلس والممالك الأوروبية المجاورة أو المقيمين) في الأسواق الكبرى للدولة الزيانية، حيث كان لهم نشاط ملحوظ في التبادل التجاري والتعاملات المالية مع المسلمين .

* ضوابط السوق والحسبة :بحكم ولاية الحسبة، تعرض العقباني لضرورة خضوع جميع المقيمين في البلاد دون استثناء للوائح السوق التي يفرضها المحتسب، لمنع الغش والاحتكار، مما يثبت اندماجهم الفعلي في الدورة الاقتصادية لتلمسان باعتبارها سوقا دولية إقليمية يتقاطع فيها الشرق والغرب . أما في الجانب الاجتماعي أو ما تعلق بالخصوصية الدينية

قدم لنا هذا الكتاب صورة واضحة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المغرب الأوسط خلال الفترة التي عاشها وهي القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر ميلادي .

أما مصدرنا الثاني والذي لايقل أهمية عن المصدر الأول وحتى أنه فاقه شهرة وأهمية من حيث المحتوى فهو أوسع واشمل من خلال ما حوته نوازله وقضاياه التي عالجها والتي جمعت مختلف فتاوى علماء بلاد المغرب وهو المعروف بالمعيار والذي تناولته العديد من الدراسات الحديثة لأنه من أشهر واضخم المؤلفات حتى يومنا هذا في مجال فقه النوازل أما صاحبه وهو الونشريسي فهو من أكبر و أشهر علماء الإسلام في العصر الوسيط وقد ولد أبو العباس أحمد بن يحي بن عبد الواحد بن علي الونشريسي[8] سنة 834 -914 هـ/1430 م-1509 م)عهد أبي العباس أحمد الزياني " المعتصم بالله " ، وقد عاش هذا العالم في زمن تميز بكثرة الاضطرابات التي عرفتها تلمسان الزيانية حتى أنه كان أحد ضحياها مما استدعاه إلى الهجرة إلى فاس حيث كانت منزله وبها توفي، اما شهرته فقد اخترقت الآفاق والفت فيها المجلدات في الماضي وفي الوقت الحالي .

عرف عصر الونشريسي بتوالي النكبات على بلاد الإسلام قاطبة من خلال تحرشات الدول المسيحية عليها وتطاحن دويلات بلاد المغرب فيما بينها والتي غذاها النصارى بتدخلاتهم المباشرة وغير المباشرة فيها بالإضافة إلى التنازع على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة ، كل هذه الاضطرابات كانت في أواخر القرن الثامن ،وأوائل القرن التاسع للهجرة ،الرابع عشر والخامس عشر للميلاد وتزايدت الأوبئة والكوارث ما زاد في ضعف البلاد آنذاك[9]،وما زاد في توالي الضعف هو كارثة سقوط الأندلس بسقوط آخر معاقلها غرناطة سنة 897 هـ/1492 م، وتعاظم على إثر ذلك الخطر الصليبي على سواحل بلاد المغرب وأضحى يهدد دار الإسلام حتى تهاوت في أيدي النصارى الأسبان وبمباركة من الكنيسة فسقطت جزيرة جربة في أيديهم سنة 837 هـ/1436 م واستولى الأسبان على المرسى الكبير بوهران سنة 911 هـ/1505 م ،ثم تلتها وهران سنة 915 هـ/1509 م، وبجاية سنة 916 هـ /1510م وتوالت المدن الإسلامية على سواحل الأطلسي والمتوسط في السقوط على أيدي الأسبان .

2- أوضاع النصارى في المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل :

تشير المصادر التاريخية إلى أن النصاري في بلاد المغرب الأوسط ، لم تكن لهم آثار أو أدوار اجتماعية واضحة المعالم، خاصة بعد محاولة اغتيال السلطان يغمراسن ابن زيان ، من طرف فرقة مسيحية سنة 652هـ/1254م ، مما دفع سلاطين بني عبد الواد للكف عن استخدامهم، وظلوا على ذلك إلى عهد السلطان الزياني أبي حمو موسى الثاني ،الذي استخدمهم في جيشه[10].

وكان منهم التجار الذين يعيشون غالبا في الموانئ مجتمعين بحسب جنسياتهم يتاجرون تحت إشراف معتمد لدى العاهل الزياني وكان يوجد في البلاط الزياني حرس نصراني[11]، وقد ذكر ابن الحاج النميري وجود النصارى في تلمسان حيث قال " ساقية النصراني[12] " التي نزل بها السلطان أبي عنان المريني ،كما قد عاش النصارى في سلم داخل المجتمع الزياني باعتبارهم كما قال ابن الخطيب " وأخذوا مواثيق من لديه من النصارى بعد أن أكثر عرفائهم "[13].

سكن النصارى بحي يعرف بربض النصارى وحافظوا على عاداتهم وتقاليدهم وممارسة شعائرهم الدينية يذكرهم الحميري أيضا فيقول :" فيها أي تلمسان بقية من النصارى ولهم بها كنيسة معمورة[14] وكانت لهم كنائس بالفنادق الخاصة بهم[15]، وقد ساهموا في الأشغال والحرف مثل البناء وصناعة الأسلحة وكان معظم من يشتغلها من الأسرى[16]،ولم تكن نسبتهم كبيرة في المجتمع وذلك لمنعهم من اصطحاب زوجاتهم لأنهم كانوا عبارة عن تجار أو رجال دين[17]،وفيما يخص النصرانيات الأسيرات فكانوا في القصر للقيام بأمور التنظيف وتربية الصغار[18]،وتشير المصادر إلى أن النصارى المتواجدين بالمغرب الأوسط لم يكن لهم دور كبير في الجانب الديني على غرار المجال الاقتصادي[19]. ومن خلال ذلك نرى بأن النوازل تطرقت إلى حضورهم في المحتمع الزياني ومساهمتهم في تاريخه الحضاري عبر مختلف الحقب التاريخية[20]،فعالجت هذه الأخيرة ما يتعلق بالهموم الحياتية والطقوس الدينية والشعائر التي تخص أهل الذمة كذا علاقة المسلمين بغيرهم من أهل الذمة ، وهي تبين روح التسامح السائدة بين المسلمين وغيرهم في المأكل و الملبس والمشاركة في مختلف مناحي الحياة .

3- منازل ومساكن النصارى في العهد الزياني :

عاشت الجاليات غير المسلمة في أحياء وأقسام خاصة بها ضمن النسيج العمراني للمدن الزيانية، مع السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية الخاصة في كنف أحكام الذمة والأمان التي كفلتها الدولة الإسلامية، وهو ما أكده العقباني من خلال معالجته للأحكام الفقهية المتعلقة بالمخالطة والمعاملات .حيث استفاد النصارى من تساهل الدولة الزيانية معهم ،وفي هذا الصدد ، ذكر لنا العقباني ذلك عندما أ شار إلى بناء مساكن على بعض أجزاء مدرسة التوفيق[21]،كما استغلت بعض الدكاكين والحوانيت التابعة للأوقاف من طرف التجار الأجانب عن طريق الاكتراء ،إلى جانب الفنادق التي كانت إلى جانب دورها الطبيعي في الإقامة فإنها كانت مؤسسة اقتصادية لها تنظيمها ونشاطها الخاص بها جمعت التجار الأجانب المقيمين وخاصة النصارى منهم بالتجار المحليين[22]،وكانت الفنادق تعرف باسم الجالية المتواجدة فيها أو باسم المدينة التي تنتمي إليها تلك الجالية وفي هذا الصدد يشير الوزان إلى فنادق بمحاذاة حي القيصرية التلمسانية الشهير حيث كان ينزلها تجار من مختلف البقاع من جنوة والبندقية وغيرهم من التجار الأجانب[23]،وقد مارس أهل الذمة من التصارى النشاط الفلاحي على الرغم من عدم امتلاكهم للأراضي الزراعية ، إلا أنهم عملوا على كراء الراضي الزراعية من المسلمين وقاموا بغراستها وخدمتها ،وفي هذا الصدد ذكرت كتب الحسبة إلى ظاهرة زراعة الكروم لإنتاج الخمور التي حرمت على المسلمين حيث أشار العقباني إلى تحريم بيع النصارى الخمر للمسلمين عندما قال " من أن يبيعهم الخمر للمسلمين نقض للعهد ،هو الذي استند إليه أهل فاس فيما كنا سمعنا عنه في القريب من السنين الماضية "[24] . وبذلك حرص العقباني من خلال كتابة "تحفة الناظر" على الحفاظ على الهوية الأخلاقية والدينية للمجتمع الزياني، فنبه المحتسب إلى ضرورة مراقبة تصرفات أهل الذمة والجاليات الوافدة لمنع تجاوز الضوابط الشرعية العامة، مع التأكيد في الوقت ذاته على حمايتهم وصيانة حقوقهم المالية والاجتماعية المقررة شرعا طالما التزموا بشروط العهد والأمان.

لقد تمتع النصارى بالأمان في تلمسان الزيانية والحماية وتوفير الفنادق التي كان معظمهم ينزلون بها سلعهم ، وقد أثر عليهم هذا الاستقرار بشكل ايجابي فمارسوا طقوسهم وشعائرهم، وأصبحوا بذلك أحد مكونات المجتمع الزياني غير أنها كانت لهم ألبسة خاصة بهم بأمر من حكام البلاد[25] .وقد تطورت المكانة الاقتصادية للنصارى حتى أصبحت تثير الشكوك حول تأثيرهم على البلاد الزيانية فصدرت الفتاوى في هذا الصدد .

4- أعياد النصارى في المجتمع الزياني :

على الرغم من التشدد الفقهي الذي ميز الفتاوى الواردة في كتب النوازل -خاصة لدى الونشريسي- تجاه مشاركة "أهل الذمة" في طقوسهم الدينية، إلا أن الممارسة التاريخية في الدولة الزيانية كشفت عن نمط من التسامح المنفعي . فقد حرص الفقهاء، استنادا إلى مقتضيات الشرع، على إبقاء مسافة الأمان،وهذا عن طريق تحذير المسلمين من المشاركة في أعياد النصارى أو تقديم الهدايا لهم في تلك الأيام، منعا للتشبه بغير المسلمين[26]. وفي المقابل، كان هذا التشدد الفقهي يقابله واقع من التعايش المدني، حيث كفلت الدولة الزيانية للنصارى حق ممارسة شعائرهم الدينية داخل أحيائهم الخاصة أو في الكنائس الملحقة بفنادقهم، موفرة لهم الأمان والحماية التي نصت عليها المواثيق التي أخذها الحكام منهم [27]. ولم تقف هذه الحماية عند حد الطقوس، بل امتدت لتشمل تنظيم حركيتهم في الأسواق، حيث كان التداخل الاقتصادي بين المسلمين والنصارى يتجاوز الحساسيات الدينية، مما يعكس دور الدولة الزيانية كطرف ضامن للاستقرار الاجتماعي، في ظل توازن دقيق بين الثوابت الشرعية ومصالح الدولة الاقتصادية والسياسية[28] .

5- كتب الحسبة والنوازل بين التعايش والتعددية الثقافية :

لم يكن التسامح في الدولة الزيانية ترفا فكريا، بل تجسد في "فقه عملي" مرن، حيث يظهر في المعيار أن المعاملات المالية، كالبيع والرهن وعقود الشركة، كانت تحكمها القواعد الشرعية التي تساوي بين المسلم والذمي لضمان استقرار السوق، شريطة خلوها من الربا والمحظورات[29]. وقد بلغ النضج القانوني في تلمسان ذروته من خلال "التقاضي المتبادل"؛ حيث كان القاضي المسلم يمثل ضامنا للعدالة، فيقبل دعاوى النصارى ضد المسلمين وينصفهم إذا ثبت حقهم، إعلاء لقيمة العدل التي لا تجزأ [30]. أما في مسألة الشهادة، فقد سعى الفقهاء إلى ضبطها وفق موازين دقيقة تحفظ حقوق الطرفين، مما يعكس حرص المؤسسة القضائية على استقرار المجتمع [31]. كما شكلت كتب الحسبة وخاصة تحفة الناظر للعقباني ،الصورة الإداريةللواقع التلمسان، إذ نظم المحتسب "الزي والتميز" ليس بغرض الإقصاء، بل لحفظ الهوية الثقافية للمدينة وضمان التمايز الاجتماعي في الفضاء العام[32] كما أدارت الدولة تسامحا مقيدا في الأخلاق العامة، علاوة على ذلك، فرضت الحسبة على التجار النصارى الالتزام بـ "أدب السوق" من منع للغش والاحتكار، مما يكرس مفهوما أوليا للمواطنة التعاقدية التي تحكم الجميع دون استثناء[33]

6- العنصر النصراني ودوره في رسم السياسة الزيانية :

بالرغم من تجنب الحكام الزيانيين استعمال العنصر المسيحي في الحياة السياسية لماله من تهديد إلا أن المصادر التاريخية سجلت لنا استعمال البعض منهم كسفراء لديهم في البلاد لمسيحية وسنورد بعض الأمثلة على ذلك تبين إرسال الملوك الزيانيون لسفارات دبلوماسية كان أصحابها ذو خبرة ودهاء سياسي حيث أرسل السلطان الزياني عثمان بن يغموراسن **أرنو دوكورنيلا** والذي كان من فرسان المليشيا المسيحية العاملة في خدمة السلطان إلى الملك الأرغوني جاك الثاني سنة 694 هـ/1295 م لطلب سفينتين شراعيتين حربيتين وكذا **جاك ابن الملك جاك الثاني و المعروف بجاك اللقيط**[34] والذي قام بعدة سفارات وكان من المقربين للملك الزياني أبي تاشفين الأول واستطاع أن يحقق للزيانيين العديد من المصالح من خلال المعاهدات التي عقدوها مع أرغونة ، وفي نفس الوقت كان يبعثه أبوه في سفارات إلى تلمسان لرعاية مصالح أبيه والقطلانيين[35] ، وقد عين هذا الأخير كقائد للقطلانيين وقائد للجالية المسيحية بتلمسان واستطاع الإشراف على المهام القنصلية بين سنتي(725 هـ-730 هـ/1325-1330 م) والأمثلة كانت كثيرة لبعض المسيحيين الذين لعبوا ادوار كبيرة في استحكام الصلح بين الزيانيين ودولهم .

الخاتمة :

عالجت كتب الحسبة والأحكام كالحسبة وهي موضوع مقالنا قضية معاملة الذميين بشكل عام والمسيجيين على وجه الخصوص ،حيث أشارت هذه المصادر إلى وجود العنصر المسيحي في الجيش الزياني حيث استخدموا كحرس ،وسجلت لنا كتب الحسبة والنوازل الحضور المسيحي من خلال السماح لهم بالسكن بمناطق خاصة بهم وذلك لخصوصياتهم المتعلقة بعاداتهم وتقاليدهم ،كممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم فكنائس كانت في المناطق التي سكنوها والمعروفة بالفنادق وأغلبها كانت بالقرب من حي القيصرية بحاضرة الدولة الزيانية تلمسان كما ذكرته المصادر المذكورة سالفا ،أما الدور الاقتصادي للجالية المسيحية فقد أشارت إليه النوازل وكتب الحسبة عند ذكرها للمعاملات والشركات التي كان المسيحيون أحد أطرافها .فقد شهدت الدولة الزيانية استقطاب العديد من التجار المسيحيين وهذا للحركية الاقتصادية التي ميزت موانئ الدولة الزيانية ،ولكن رغم الأعداد الهائلة للتجار المسيحيين إلا أنهم أخضعوا للقوانين والضوابط الشرعية في تعاملهم مع المسلمين خاصة في المأكل والمشرب كقضية بيع الخمور على سبيل المثال حيث منعوا من بيعها للمسلمين .ونفس الشيء بالنسبة لأعيادهم فقد سمح لهم بالاحتفال بأعيادهم في المناطق التي سكنوها .ومن خلال ذلك بينت العديد من المصادر التاريخية المتعلقة بالنوازل وكتب الحسبة والأحكام وغيرها على مدى الحرية الدينية والاقتصادية التي تمتعت بها الجاليات المسيحية المتواجدة بالبلاد الزيانية بالرغم من العلاقة الغير مستقرة مع الدول المسيحية في حد ذاتها وهي قمة التسامح . كما أن المجتمع الزياني نجح في صياغة عقد اجتماعي مكنه من استيعاب الجالية المسيحية كشريك اقتصادي فاعل ،مع الحفاظ على ثوابت الهوية الإسلامية ،وقد ساهمت المؤسسة الفقهية في تلمسان والتي كان يقودها علماء كبار أمثال العقباني والونشريسي في تحويل التعددية الثقافية من مصدر للصدام إلى أداة للاستقرار ،في إطار الضوابط الشرعية التي تحفظ قدسية الفضاء العام والمقتضيات المدنية التي تضمن حقوق الآخر .وبذلك فقد قدمت التجربة الزيانية

نموذجا حضاريا متقدما في إدارة التنوع الديني ،وأن التسامح الحقيقي هو التمسك بالهوية والانفتاح على الآخر في إطار من النظام والقانون والشرع .

الهوامش:

[1]- يقول التنبكتي في نيل الابتهاج وكفاية المحتاج العقباني التلمساني نسبة لعقبان قرية بالأندلس أصله منها .ينظر: احمد بابا التنبكتي ،نيل الابتهاج بتطريز الديباج ،تحقيق علي عمر ،مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة ،ط 1 ،2004 م،ص 204 .كفاية المحتاج من ليس في الديباج ،تحقيق علي عمر ،مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،ط 1 ،2004 ،ص138 .

[2]-ابن مريم أبو عبد الله محمد بن أحمد ،البستان في ذكر الولياء والعلماء بتلمسان ، مراجعة : محمد بن أبي شنب ،المطبعة الثعالبية للنشر ، الجزائر ،1908 م،ص107 .وينظر كذلك: التنبكتي ، المصدر السابق ،ص204 .

[3]- ابن مريم ، المصدر السابق ، ص 224 .

[4] - الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي ، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والمغرب ،تح: محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الرباط ،المملكة المغربية ،1401 هـ/0981 م،ج8 ،ص 232 .

[5]- الونشريسي ، المصدر السابق ،ج4 ، ص302.

[6]- التنبكتي ، نيل الابتهاج ، المصدر السابق ، ج2 ،ص232 .

[7]- نبيلة عبد الشكور ، القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية ،منشورات الحضارة ،الجزائر ،ط 1 ،2011 ،ص 256 .

[8]- التنبكتي احمد بابا ، نيل الابتهاج ، المصدر السابق ، ص135 .

[9]- الناصري ،الاستقصاء ،ج 2،ص144 .

[10] - سمير نميش،بوشقيف محمد ، أهل الذمة ومكانتهم في مجتمع المغرب الوسط خلال العهد الزياني (7-10هـ/13-16 م)،مجلة القرطاس ،مج6،ع2 ،جويلية 2014 م،ص ص 71-76 .

[11]- رشيد بورويبة وآخرون ،الجزائر في التاريخ ، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب،د،ت ،ص490.

[12]- ابن الحاج النميري ، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب ،دراسة وإعداد محمد بن شقرون ،دار الغرب الإسلامي ،ط1 ،1990 م،ص487 .

[13]- لسان الدين ابن الخطيب ،نفاضة الجراب في علالة الاغتراب ،تح:أحمد مختار العبادي ،دار النشر المغربية ،المغرب ،1985 ص306 .

[14][14]- الحميري محمد بن عبد المنعم ، الروض المعطار في خبر الأقطار،معجم جغرافي ،تحقيق إحسان عباس ،مكتبة لبنان ،بيروت ،ط1 ،1984 ،ص135 .

[15]- عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ،ج1 ،ص192 .

[16]- ابن خلدون يحي ، بغية الرواد ، ج 1 ،ص216 .

[17]- ابن خلدون يحي ، المصدر السابق ، ج1 ،ص206 .

[18]- ابن خلدون عبد الرحمن ،العبر ،ص464 .

[19]- برنشفيك روبار ، تاريخ إفريقية على العهد الحفصي من القرن 13 إلى اية القرن 15 ، ج1 ،تر: حمادي الساحلي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1988 ، ص490.

[20]- إبراهيم بوتشيش القادري ، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين ،ط 1،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،1998 م،ص65 .

[21]- العقباني ، المصدر السابق ، ص ص 172 ،173 .

[22]- بشاري لطيفة ، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع الهجري إلى القرن الثامن ن رسالة ماجستير معهد التاريخ ،جامعة الجزائر ،1986-1987 م ص221 .

[23]-الحسن الوزان ، وصف افريقيا ،ج2 ،ص20 .

[24]- العقباني ، المصدر السابق ،ص156 .

[25]- العقباني ، المصدر السابق ،ص169 .

[26]- الونشريسي المصدر السابق ، ج 4، ص 302 .

[27] - لسان الدين ابن الخطيب، نفاضة الجراب .....، ص 306.

[28] - العقباني ،المصدر السابق ، ص 169.

[29]- الونشريسي، المصدر السابق ج 4، ص 302-305.

[30] - نفسه ، ، ج 8، ص 232.

[31]- نفسه ،ج 9، ص 140.

[32] - العقباني نفس المصدر السابق ، ص 169-170.

[33]- نفسه، ص 172-173 .

[34]- جالك الثاني ملك أرغونة

[35]- سعيدان عمر ،علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر ميلادي ندراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل ،منشورات سعيدان ، الجمهورية التونسية ،نوفمبر 2002 ،ص77 .